



المؤتمر الإقليمي الرابع رفيع المستوى
لحماية وتعزيز حقوق الإنسان

أثر الأزمات على التمتع بحقوق الإنسان
جائحة كوفيد - 19 كنموذج

الجلسة الافتتاحية

كلمة معالي السفيرة الدكتورة هيفاء أبو غزالة
الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية

مقر الأمانة العامة - الاثنين 25 يوليو/تموز 2022
الكلمة الاستهلالية

سعادة السيدة/ندى الناشف، نائبة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان،
معالي السيد/عادل عبد الرحمن العسومي، رئيس البرلمان العربي،
أصحاب السعادة السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم وطاب صباحكم بكل خير،



يطيب لي في مستهل المؤتمر العربي الإقليمي الرابع لحماية وتعزيز حقوق الإنسان بأن أنقل لكم تحيات معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد/أحمد أبو الغيط، وتطلع سيادته لأن يخلص مؤتمرنا هذا إلى تصور واضح ودقيق حول السبل المثلى لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في أوقات الأزمات، مستلهمين رؤيتنا ومسترشدين في تحركاتنا بالواقع الذي عشناه، ولا نزال، خلال جائحة كوفيد-19.

كما يطيب لي بأن أتقدم بجزيل الشكر إلى مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان على التعاون والشراكة القائمين منذ عقدين من الزمن مع جامعة الدول العربية، وعلى الجهود المبذولة لعقد هذا المؤتمر ومختلف برامج بناء القدرات في منطقتنا.

لقد كان اختيار موضوع مؤتمرنا هذا "أثر الأزمات على التمتع بحقوق الإنسان" اختياراً حتمياً وقسرياً، فرضته ظرفية دقيقة للغاية تمثلت في جائحة كوفيد - 19.

فبعد زهاء سنتين من الإجراءات الاحترازية الصارمة وتبعاتها على مختلف الأصعدة، كان لزاماً علينا كسياسيين ودبلوماسيين وخبراء وأطباء وباحثين مختصين أن نعمل على جمع ودراسة وتحليل مخلفات الجائحة، واستخلاص الدروس لبناء المستقبل على نحو يضمن استقراراً اجتماعياً واقتصادياً، ويكفل حقوق الأفراد والمجتمعات.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

لقد تطلب التصدي لجائحة كوفيد -19 تضافر الجهود، وإشراك جميع الفاعلين، وإسهام المجتمع بكل فئاته لتعزيز الحقوق الأساسية، وإعلاء روح وقيم التكافل والتضامن الاجتماعي، مع تعزيز التنسيق بين الجهات الرسمية والمؤسسات المدنية والخاصة من أجل تكامل الجهود وعدم تكرارها أو تزاخمها.

وهنا أود القول بأن لمنظمات المجتمع المدني دور هام في نشر المعارف والمعلومات، وفي الإسهام في الجهود الرامية لإرساء السلم والأمن وتعزيز الاستقرار والنماء على نحو ينسجم مع الجهود الرسمية ويتمشى مع التشريعات الوطنية.

كما أن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بحكم الولاية الممنوحة لها، إسهامها المنشود في توعية وثقيف المواطنين، وفي دعم الجهود الوطنية، وفي التأكيد على أهمية مراعاة مبادئ حقوق الإنسان في التدابير الاحترازية والوقائية المتخذة.



أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

أضحى من الواجب علينا إيجاد حلول عملية تضمن تشجيع سلوك التضامن والتصدي لسلوك الاستغلال، وتعزيز ثقافة حقوق الانسان في كل الأوقات، على أن يكون ذلك في إطار يضمن احترام سيادة الدول وخصوصياتها الثقافية.

وأود هنا التأكيد مجددا على أهمية إيلاء اهتمام خاص بالتدريب على إدارة الأزمات، سواء كانت أزمات مسلحة أو غير مسلحة، وعلى أهمية التشبيك مع الجهات المؤثرة، إقليميا ودوليا، وعلى دعم القطاعات التي لها صلة بالرأي العام كالإعلام والثقافة.

وختاما، أمل أن تثمر المناقشات عن أفكار تساهم في تعزيز الحقوق الأساسية خلال أوقات الأزمات، وتثري التعاون بين مختلف الفاعلين على أساس من التشارك والمسؤولية، بما ينسجم والجهود المبذولة على المستويين الرسمي والشعبي.

*** وشكرا على حسن إصغائكم ***